

قضية اليوم

حلّ طائفي لأزمة المطامر

تداركت القوى السياسية أمس احتمال هوت خطة الوزير أكرم شهيب، فتسارعت الاتصالات واللقاءات لإيجاد مخرج. إلا أن الدولة الطائفية العاجزة لم تنتج سوى حلّ على شاكلتها: مطمر نفايات لكل طائفة!



**حمود يقطع
زيارته لألمانيا:
قضية «أمير
الكتاغون» إلى
التسوية؟**

في مؤشر إلى أن قضية «أمير الكتاغون» السعودي عبدالمحسن بن وليد آل سعود، الذي أوقف في مطار بيروت قبل يومين بعدما ضُبط في حقائبه نحو طنين من أقرص الكتاغون المخدرة، بدأت تخرج من الإطار القضائي العادي إلى التسويات، قطع مدعي عام التمييز سمير حمود زيارته لألمانيا، وعاد إلى بيروت لمتابعة الملف. ويمكن المدعي العام أن يطلب من القاضي داني شرابي ترك الملف له، قبل انتهاء مدة التوقيف الاحتياطي، لأن الأمور بعد انتهائها تصبح أكثر تعقيداً.

وتنهاد المشنوق، موافقة حركة أمل وحزب الله على تولي أمر نفايات الضاحية الجنوبية، على أن تذهب نفايات بيروت إلى سرار ونفايات الشوف وعاليه وبعيدا إلى مطمر يعمل النائب وليد جنبلاط على تأمينه. وفي هذه الحال، يكون على القوى المسيحية مسؤولية إيجاد مطمر لنفايات المتن وكسروان. وفيما لم يفصح خليل عن مكان المطمر، أكدت مصادر لـ «الأخبار» أن المشنوق مستمر في الاتصال مع فعاليات عكار لتبديد هواجس البعض والوصول إلى حل، وأن شهيب سيلتقي رئيس كتل التغيير والاصلاح النائب ميشال عون والنائب سامي الجميل من أجل مسألة تأمين مطمر لجبيل وكسروان. وتوقعت المصادر أن تدخل القوى المسيحية في حملة مزايدات في ما بينها، ما قد يعرقل تنفيذ هذا الاقتراح، علماً بأن تمريره يحتاج إلى جلسة لمجلس الوزراء لتمويله، ويتطلب موافقة مسيحية. وفيما قالت المصادر إن تطبيق هذا المخرج ليس مستحيلاً، إلا أنها لم تعلق أملاً كبيراً على إمكان تمريره. إلى ذلك، أجرى قائد الجيش أمس سلسلة اتصالات بسلام ووزير المال والرئيس نبيه بري، كذلك زار وزير الدفاع سلام لمعالجة أزمة صرف رواتب العسكريين. وتتعدى أزمة الرواتب الجيش إلى قوى الأمن الداخلي والأمن العام وبعض قطاعات التعليم والموظفين. وأشارت مصادر مقربة من وزير المال إلى أن الأخير أجرى سلسلة إجراءات لتوفير الأموال اللازمة عبر التوفير من الإنفاق العادي. وقالت المصادر إن «السوزارة سحبت كل الاقتراحات ومراسيم النقل من الاحتياطي، ووفرنا المال، وأمننا ما يغطي حتى نهاية العام. لكن هذا الأمر يتطلب نقل الأموال من الاحتياطي إلى بند الرواتب، وهذه تحتاج إلى مرسوم من مجلس الوزراء»، في وقت يصير فيه سلام على عدم الدعوة إلى جلسة للحكومة قبل الوصول إلى مخرج من أزمة النفايات. وقالت المصادر إن «وزير المال حذر من هذه الأزمة منذ أكثر من شهر ونصف، والقوى السياسية لم تستجب ولم تتعاط بجدية، وهو لن يصرف مالا بطريقة غير قانونية، وعلى القوى السياسية تحلّ مسؤولياتها».

مذهيباً، قبل إرسالها إلى «مطامر الطوائف». ومع وصول خطة وزير الزراعة أكرم شهيب إلى الطريق المسدود، مع ترويج تيار المستقبل طوال الأسبوعين الماضيين أنه عاجز عن فتح مطمر سرار في عكار إذا لم يُؤمن في المقابل «مطمر شيعي»، خرج الرئيس نبيه بري بطرح توزيع المطامر على المناطق. وأبدى وزير المال علي حسن خليل، في اللقاء المطول الذي ضمّه في السراي الحكومي أمس مع رئيس الحكومة تمام سلام والوزراء شهيب ووائل أبو فاعور

لأن الدولة وأركانها لا يتقنون إلا لعبة التطييف والمذهبة، لم يجدوا طرحاً لحل مشكلة النفايات إلا «توزيعها في شكل عادل على المناطق والطوائف»، وفقاً لصيغة «6 و6 مكرّر» الهشة. وإذا سارت الأمور وفق الطروحات الأخيرة التي تم تداولها أمس لحل أزمة النفايات، فقد لا يمر وقت طويل قبل أن تُفرز الزبالة وتعالج

وزير المال لن يصرف رواتب العسكريين «إلا بطريقة قانونية»

«توزيع النفايات في شكل عادل على المناطق والطوائف» (هيلم الموسوي)



تقرير

بري لهيئة التنسيق: المستقبل والاشتراكي والقوات ضد السلسلة

إعلان الموقف. وعلمت «الأخبار» أن هناك اتجاهاً لتنفيذ الإضراب والاعتصام الثلاثاء المقبل، أي في 3 تشرين الثاني. هذا ما قررهته هيئة التنسيق في اجتماع طارئ عقدته، أمس، بدلاً من الاجتماع الذي كان مقرراً اليوم. المفارقة أن يعود ممثلو رابطة أساتذة التعليم الثانوي إلى الهيئة الإدارية للرابطة في وقت شارفت فيه الجمعيات العمومية للأساتذة على إنجاز مناقشة توصية بالإضراب والاعتصام في 4 تشرين الثاني المقبل، لإقرار سلسلة تحافظ على الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي الرسمي. هل أطيح بإضراب 4 تشرين الثاني؟ وهل قبلت الرابطة السلسلة التي سبق أن وصفتها بالمشخ وبأنها تضرب الحقوق؟

أن تتحرك وفق خطين متوازيين: الأول التوضيح للكتل النيابية الأخرى بأن إعطاء المواطنين حقوقهم أمر لا يسيء إلى سمعة الدولة، والثاني الضغط في الشارع لفرض إقرار السلسلة. انطلاقاً من هذه النصيحة، تجري هيئة التنسيق النقابية، اليوم وغداً، سلسلة اتصالات بالقوى السياسية المعارضة على إدراج سلسلة الرتب والرواتب على جدول أعمال الجلسة التشريعية. ويعود ممثلو كل مكون من مكوناتها إلى الهيئات الإدارية للروابط والمجلس التنفيذي لنقابة المعلمين لوضعها في أجواء الاتصالات، تمهيداً لوضع آلية تنفيذية للتحرك المقبل في اجتماع تعقده الهيئة، عند الخامسة من بعد ظهر غد، يعقبه مؤتمر صحفي، السبت المقبل،

المقبل. وفي الانتظار، طلب من هيئة التنسيق أخذ مواعيد من الكتل السياسية المعارضة، ولا سيما من الرئيس فؤاد السنيورة وممثلي الحزب الاشتراكي وحزب القوات، «وبتكفل أنا بالباقيين»، أي الكتل التي تنتمي إلى فريضة السياسية. وأوضحت مصادر بري لـ «الأخبار» أن كل مكونات هيئة التنسيق تريد السلسلة المطروحة حالياً التي تبلغ كلفتها نحو 1800 مليار ليرة. وتؤكد أنه ليست هناك نية لطرح أي تعديلات إضافية بموافقة الجميع، لكن ماذا عن رابطة الثانوي التي أضربت في 20 الجاري من أجل تعديل السلسلة؟ تجيب المصادر: «الجميع موافقون والدليل حضور رئيس الرابطة عبدو خاطر في الاجتماع اليوم (أمس)». المطلوب من هيئة التنسيق، بحسب المصادر،

المعارضون انهم «لن يوافقوا على أكثر من قوننة زيادة غلاء المعيشة التي تُدفع للمعلمين والموظفين منذ عام 2012، أما السلسلة فهلق مش وقتها». حجة المعارضين أنهم لا يمكنهم أن يشرعوا في الوقت نفسه الهبات والقروض المالية من جهة ومزايدات للموظفين وما يترتب عليها من أعباء مالية من جهة ثانية، وهم سألوا في اجتماع هيئة المكتب، أول من أمس، ما إذا كانت البنود الضريبية التي توفر إيرادات للسلسلة تُندرج فعلاً ضمن تشريع الضرورة. هيئة التنسيق ردت، بحسب أعضائها، بأن أقل ما يمكن أن تقبله هو مشروع السلسلة الموجود اليوم في المجلس النيابي. عندها وعد الرئيس بري بعرض الأمر من جديد على جلسة هيئة المكتب الثلاثاء

قائمة الحاج نقل وفد من هيئة التنسيق النقابية عن رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه «طرح على أعضاء هيئة مكتب المجلس النيابي الذين يمثلون كل الكتل السياسية إدراج مشروع هناك اتجاه لتنفيذ الإضراب والاعتصامات يوم الثلاثاء المقبل

قانون سلسلة الرواتب ضمن تشريع الضرورة، إلا أن ممثلي تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب القوات اللبنانية اعترضوا على هذا الطرح». بحسب ما نقل عن الرئيس بري، أعلن